

## ملاحم التداوئية في الكتب النحوية (الأصول في النحو - لابن السراج نموذجاً)

د. عبد الواحد بن محمد الحرّبي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بالرس - جامعة القصيم.

**Pragmatics features in the syntactic books: Usul in Syntax, by Ibn Alsarraj as a model**

Dr. Abdulwahid ben Mohammad Alharbi

Associate Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Science and Arts in Al-Ras, Qassim University

**Abstract:**

This article aims to address pragmatics or the linguistic use in the syntactic books. Pragmatics is a theory based on the study of language in use in real life situations. It deals with clarifying the ambiguity and mysteriousness in the isolated structures or phrase. The best way to handle these structures is to study them in their use and communication between the speaker and addressee. This theory is based in the first place on the basis of the link between the linguistic system and how it is used, thus meeting the science of syntax, "one of the most important sciences of Arabic" through studying Ibn Alsarraj's book "Usul in Syntax". The study has two parts-theoretical and empirical. The former includes important introductions and pragmatics features, and the latter tries to apply these pragmatics features on the book "Usul in Syntax". The study concludes with the findings of the research.

**Keywords:** pragmatics, context, intention, disambiguity, convention restrictions

**ملخص البحث:**

التداوئية أو الاستعمال اللغوي، يراد به تلك النظرية التي تقوم على دراسة اللغة في حيّز الاستعمال في محاولات لإزالة الكثير من اللبس والغموض الذي يحيط باللغة في تراكيبها المجردة، وذلك بدراستها في حالة الاستعمال والاتصال بين المتكلم والمخاطب؛ إذ تقوم هذه النظرية في المقام الأول على أساس الرّبط بين النظام اللغوي وكيفية استعماله، لتلتقي هذه النظرية مع علم النحو "أحد أهم علوم العربية"؛ سعياً نحو إزالة اللبس والغموض، ومن ثمّ جاءت هذه الدراسة بعنوان (ملاحم التداوئية في الكتب النحوية "الأصول في النحو - لابن السراج" نموذجاً)، لدراسة بعض ملاحم التداوئية من خلال أحد أهم كتب النحو العربي "كتاب الأصول في النحو لابن السراج".

وقد جاءت هذه الدراسة في جانبين: نظري؛ اشتمل على بعض المقدمات والملاحم التداوئية المهمة. وتطبيقي؛ اجتهدت فيه محاولاً تطبيق هذه الملاحم التداوئية على كتاب الأصول - لابن السراج.

ثمّ ختمت الدراسة ببعض النتائج التي خرج بها هذا العمل.

والحمد لله أولاً وآخراً، وما توفيقي إلا بالله.

الكلمات المفتاحية: التداوئية، السياق، القصد،

أمن اللبس، القيود العرفية.

## المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد؛ فإن العربية لغة حية تُثري غيرها ويثريها غيرها؛ مما يجعلها مواكبةً للعلوم والمعارف على مرّ العصور، وهذا ما يجعل العربية قابلةً لتطبيق الدراسات اللغوية الحديثة على أصولها ونظامها بما يحقق لها الانتشار الواسع والمجال الخصب للدارسين والباحثين في إعداد الدراسات اللغوية المتخصصة، ولكل لغة صفات وخصائص تميزها عن غيرها، وصفات تشارك فيها غيرها، لكنّ بعض هذه اللغات يفضل غيرها في الخصائص والصفات التي تساعد على إيصال المعاني بعبارات دقيقة موجزة معبرة، خالية من الغموض واللبس.

يقول الدكتور تمام حسّان: (إنّ اللغة العربية - وكلّ لغة أخرى في الوجود - تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفریط فيها؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خُلقت اللغات أساساً للإفهام والفهم وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالاتٍ أخرى)<sup>(١)</sup>.

وإنّ من أهم علوم العربية، وأشهرها صينياً، علم النحو؛ إذ هو ركيزة بقاء علوم العربية، استنبطه العلماء المتقدّمون باستقراءهم كلام العرب؛ لأغراض عديدة، من أهمها خدمة كتاب الله - عزّ وجلّ - وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - ثم خدمة العربية والحفاظ عليها من اللحن، وحماية معانيها من اللبس والغموض والإبهام؛ فلا يمكن إنكار فضله في خدمة المعنى، وإزالة الغموض عنه في ذهن القارئ "المخاطب"؛ لأنّ مؤلفات هذه العلم - حتماً - لم تؤلّف إلاّ لقارئٍ سيقروها ويدرك معانيها؛ وهذه الأغراض في جملتها هي ركيزة نظرية التداولية وأساسها؛ ومن هنا جاءت هذه الدراسة تطبيقية في (كتاب "أصول النحو" لابن السراج) نموذجاً لدراسة التداولية وبعض ملامحها في هذا الكتاب المهم، الذي لا يخفى قدره وفضله عند العلماء وطلبة العلم في مختلف الفنون والمعارف.

## أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم على التوجيه التداولي إلى الدرس التحوي القديم، ضمن محاولات قليلة؛ لربط الدراسات التداولية بالدرس التحوي من خلال دراسة المعاني التحويلية في الاستعمال، في هذا المؤلف التحوي العتيق الذي كان له بصمة واضحة في تطوّر التأليف التحوي وإيضاح أصوله وبيان علله؛ حيث وجدت الدراسة في كتاب "أصول النحو" متكاً قوياً ومجالاً خصيباً للعديد من الأسس التداولية ونظرياتها، إضافةً إلى عدم تناول هذا الموضوع بالدراسة من قبل، حسب علمي وإطلاعي القاصر.

## أسباب اختيار الموضوع:

لما ظهرت التداولية في الدراسات اللغوية الحديثة، وتوسّع انتشارها، وكثُر مريدوها خاصة من أبناء العربية، غال بعضهم فيها إلى درجة انتقاصهم التراث اللغوي؛ ووصمه بالعقم في مواكبة الدراسات الإنسانية الحديثة؛ بسبب ضعف اطلاعهم وإدراكهم للإرث النحوي العظيم؛ لذا أردت في هذه الدراسة المتواضعة أن أوضح زيف مثل هذه الادعاءات؛ بحيوية كتب التراث اللغوي وصلاحتها لتطبيق هذه النظريات الحديثة، فضلاً عن أنّ متقدمي علماء العربية لم يغفلوا عنها؛ بل إنّ عدداً من هذه النظريات لها أصل في مؤلفات علماء العربية المتقدمين، أخذها المحدثون وتوسّعوا فيه إلى درجة يُظنّ معها حداثة مثل هذه النظريات.

## أهداف البحث:

للبحث أهدافاً عديدة يحاول أن يحققها أو يقارب ذلك، من أهمها: الكشف عن الرؤية التداولية في النحو العربي، ومحاولة الاستشهاد لها من نصوص أحد مؤلفاتها الجليمة، وهو كتاب "الأصول" لابن السراج؛ ليظهر لنا مدى تأثير الدراسات الحديثة بأصول علوم العربية، وتأثيرها فيها.

## صعوبات البحث:

قلّة المصنّفات التي ربطت بين الدراسات النحوية والدراسات التداولية تُعدّ من أبرز الصعوبات التي واجهت هذا العمل المتواضع، إضافةً إلى صعوبة المادة النحوية المرتبطة بالتداولية ودقّتها على سبيل الاستشهاد والتّمثيل في مؤلفات النحو عند متقدمي علماء العربية، لحداثة هذه العلوم اللسانية، وعدم نضجها واستوائها على أشدها إلى هذا الوقت.

## الدراسات السابقة:

- فيما يلي إشارة إلى ما وقفْتُ عليه من بعض الدراسات السابقة التي ربطت بين النحو والتداولية:
- التداولية والنحو العربي، فيصل كاظم، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثاني، العدد الرابع (٢٠٠٦م).
  - التّأويل التداوليّ في كتاب سيبويه، د. محروس السيد بُرَيْك، كتاب المؤتمر الدوليّ السادس لقسم النحو والصّرف، الجزء الثاني، (سيبويه إمام العربية) - كلية دار العلوم جامعة القاهرة (٢٠١٠م).
  - الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في النحو الوظيفي. دراسة تطبيقية في سورة يوسف، عزّ الدين العناني، رسالة ماجستير. جامعة سطيف. الجزائر. (٢٠١٣م).
  - من جذور التداولية وبوادرها في كتاب معاني القرآن للفراء "قراءة متأنية في فكره التداولي"، د. عائدة بنت سعيد البصلة، مجلّة الآداب، العدد "١٢٧" (٢٠١٨م).

- دور التداولية في الدرس اللغوي، د. أحمد شكيب بكري، مجلة الأثر. الجزائر، العدد "٣٢"، (٢٠١٩م).
- ملاحم التداولية في النحو العربي عند سيبويه وابن جني، قراءة تحليلية في المفاهيم، بوخيار زهير، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها. المجلد ١١، العدد ١، الجزائر. (٢٠١٩م).

### منهج البحث:

نظراً لدخول هذه الدراسة في أكثر من موضوعٍ تقليديٍّ، يتمثل في الجانب التطبيقي، وهو كتاب الأصول، لابن السراج، وعصريٍّ: يتمثل في نظرية التداولية وأصولها، فقد جرى البحث على مناهج متعددة مترابطة، وهي المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والاستنباطي.

### خطة البحث:

انتظمت هذه الدراسة في خطةٍ بُنيت على مقدمة ومبحثين وخاتمة:

**المبحث الأول:** التداولية والنحو العربي وكتاب الأصول - لابن السراج. دراسة نظرية، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعريف بالتداولية.

المطلب الثاني: تعريف بالنحو العربي ومدى ارتباطه بالتداولية.

المطلب الثالث: تعريف بكتاب الأصول - لابن السراج، ومؤلفه.

**المبحث الثاني:** التداولية والنحو العربي دراسة تطبيقية (كتاب "أصول النحو لابن السراج" نموذجاً)، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قاعدة أمن اللبس.

المطلب الثاني: مبدأ التعاون.

المطلب الثالث: دور السياق في تداولية المعنى.

المطلب الرابع: القصد التداولي

المطلب الخامس: القيود العرفية

ثم ذيلت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج.

**المبحث الأول:** التداولية والنحو العربي وكتاب الأصول - لابن السراج. دراسة نظرية:

جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب، هي:

**المطلب الأول:** تعريف بالتداولية:

يدور معنى التداولية في اللغة حول معانٍ متعددة، منها: الانتقال والتحول بعد الاستقرار؛ حيث يرجع أصل هذا المصطلح إلى الجذر اللغوي "د.و.ل" الذي يدل على تحول الشيء من مكان إلى آخر، ومنه

تداول القوم الشيء بينهم إذا صار من بعضهم إلى بعض<sup>(٣)</sup>، وذكر صاحب لسان العرب المعنى نفسه<sup>(٣)</sup>، و"تداول" على وزن "تفاعل"، التي تدلّ على تعدّد حال الشيء<sup>(٤)</sup>.

والتداولية في الاصطلاح تقوم على دراسة اللغة أثناء الاستعمال، فالاستعمال هو الذي يمكن من تحديد مفهوم الكلام والإحاطة بمدلولاته<sup>(٥)</sup>، ومن ثم دراسة اللغة ودراسة جميع العوامل والظروف المحيطة بها كالتكلم، والمخاطب، والمستوى الثقافي لكلٍ منهما، وزمان التخاطب، ومكانه...، وذلك كله بمعنى دراسة اللغة أثناء الخطاب<sup>(٦)</sup>، أي: دراسة دلالة الاستعمال الفعلي بين المتكلم والمستمع، وقد حدّد الدكتور. أحمد المتوكل القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة في الاستعمال من أجل التواصل وتحقق الوظيفة التداولية عند التواصل التام الناجح بين المتكلم والمخاطب، في خمس ملكات، هي: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية<sup>(٧)</sup>.

وتُعرّف التداولية عند بعض المتخصصين بأنها: (دراسة اللغة من وجهة نظرٍ وظيفية عبر دراسة جوانبها اللغوية وغير اللغوية)<sup>(٨)</sup>.

ويعرّفها "فان ديك" بقوله: (تختص البرجماتية - بوصفها علماً - بتحليل الأفعال الكلامية<sup>(٩)</sup>، ووظائف منطوقات لغوية وسماتها في عملية الاتصال بوجه عام)<sup>(١٠)</sup>.

وتُعرّف - أيضاً - بأنها: (علمٌ يركّز على الجانب الاتصاليّ بتحديد علاقة الإشارة بمن يستخدمها في الاتصال اليومي؛ ومن ثمّ لا يمكن عدُّ أيّ جملة، أو عبارة بنّية شكلية، معزولة عن سياقها الاتصاليّ أو التفاعلي)<sup>(١١)</sup>.

وقد رصد كتاب "في اللسانيات التداولية. محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" تعريفات عديدة للتداولية، تختلف باختلاف جوانب استخدامها، فمنها تعريفات عدّة ترتبط بنشأة التفكير التداولي، وتعريفات ترتبط بموضوع التداولية ووظائفها، وتعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء، وتعريفات ترتبط بعلاقتها بالعلوم الأخرى<sup>(١٢)</sup>.

وأدى هذا التنوع في التعريفات إلى اتساع دائرة التداولية ودراستها وأقسامها، لذا يوجز "فان ديك" دراسة التداولية في كونها تدرس العلاقات بين النصّ والسياق<sup>(١٣)</sup>.

وتكمن أهمية دراسة التداولية في بعض جوانبها بكونها تفتح آفاقاً عديدة للدراسات اللغوية، كما اهتم العلماء من خلالها بالنظر في العديد من القضايا اللغوية من نوافذ نسقية غير لغوية مما أسهم في حلّ العديد من هذه القضايا، وفتح المجال لعددٍ من التخصصات اللغوية التي تقوم على دراسة اللغة في حيز الاستعمال، وليس دراسة اللغة ذاتها، ولذاها فقط.

كما تظهر أهمية التداولية في ثرائها وانفتاحها على العديد من روافد المعرفة المختلفة كالفلسفة وعلوم اللسان وعلم النفس والاجتماع...<sup>(١٤)</sup>، ومن ثم يمكنها أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في العديد من مجالاته، ومفتاحاً من مفاتيح فهمه<sup>(١٥)</sup>.

وقد تعددت المسميات الغربية للمصطلح الأجنبي "pragmatique"، فمنها: "البرغماتية"، و"البراغماتيك"، و"البرجماتية"، والمسميات العربية، مثل: التداولية، والمقامية، والوظيفية، والسياقية، والاستعمالية، والتبادلية... وغير ذلك من المسميات غير المترادفة، إلا أن أشهرها في الاستخدام هو التداولية، الذي صار مهماً على استعمالات الدارسين<sup>(١٦)</sup>، وكما اختلفت وتنوعت مسميات هذا العلم تنوعت تعريفاته أيضاً وفق تنوع دراسته؛ فلهذا العلم خاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى<sup>(١٧)</sup>، فأصبحت التداولية محل اهتمام العديد من التيارات الفكرية - في علوم مختلفة - من المناطق والسيمايين والفلاسفة وعلماء التواصل والبلاغيين وغيرهم؛ لأن ظهورها مثل انعكاساً لحاجات مجتمعية متغيرة<sup>(١٨)</sup> مما كان له الفضل في تنوع تعريفاتها وتعددتها؛ لدرجة تجعلها تتسم بعدم وضوح معالمها كما وصفتها "فرانسواز أرمينكو" قائلة: (التداولية درس جديد وغزير إلا أنه لا يملك حدوداً واضحة)<sup>(١٩)</sup>.

وبما أن الحديث عن التداولية وتعدد تعريفاتها بتعدد مجالاتها وتياراتها الفكرية، فإنه لا يمكن إغفال دور السياق في هذه النظرية؛ إذ يمثل قطباً مهماً من أقطاب ترجيح معنى على آخر وتحديدته؛ حيث تُعرف التداولية في إحدى تعريفاتها بأنها: (دراسة الاتصال اللغوي في السياق)<sup>(٢٠)</sup>، فضلاً على ذلك فإن دراسة السياق هي دراسة لقضايا التداولية جميعاً؛ من تحليل الجمل، وتحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب وغيرها<sup>(٢١)</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف بالنحو العربي وملاح ارتباطه بالتداولية:

\* لا يكاد يخلو مؤلف من مؤلفات العلماء في علم النحو قديماً وحديثاً من تعريف له بعبارات مختلفة تدور حول معنى رئيس، هو: اتباع سبيل العرب في كلامها وتأصيل ذلك، ولعل من التعريفات التي لقيت قبولاً عند كثير من النحاة، هو تعريف ابن عصفور: (بأنه علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها)<sup>(٢٢)</sup>.

والنحو العربي بالنظر إلى موقف أصحابه المتقدمين والمتأخرين من التداولية ومحاوله ربطه بها، يمكن وضعه في اتجاهين:

أحدهما: يرى أن النحو: دراسة أواخر الكلام، ودراسة الإعراب والبناء، وقد ظهر بسبب فشو اللحن وظهور العاميات؛ مما جعل بعضهم يرى أن غاية النحو وهدفه هي معرفة الصواب والخطأ في كلام العرب<sup>(٢٣)</sup>.

والآخر: يرى أن للنحو مفهوماً أوسع؛ (إذ إنَّ المتكلم بتعلّمه إيّاه ينحو كلام العرب؛ فهو علمٌ مستخرج من كلام العرب)<sup>(٢٤)</sup>؛ وعليه يكون النحو انتحاءً سمت كلام العرب في تصوّفه من إعرابٍ وغيره<sup>(٢٥)</sup>، فهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب لمعرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها<sup>(٢٦)</sup>

ويعنى هذا العلم بأمرٍ عديدة: (أولها النّظر في أواخر الكلم وما يعترضها من إعراب وبناء، والنّظر في أمور سياقية عديدة: كالذّكر والحذف والتّقديم والتّأخير... وغير ذلك)<sup>(٢٧)</sup>، ومن ثمّ تصبح غاية النّحو على هذا التعريف هي فهم كلام العرب وخطابهم في الاستعمال، وليست غايته مقصورةً على معرفة الصّواب والخطأ في الإعراب فقط، وهذا التعريف مرتبط بالتداولية بشكل أوضح من الأول.

إثر ذلك، ظهر للمتأمل حرص النّحاة على مراعاة هذا القارئ ومقامه، ومراعاة العلاقة بين المعاني وسياقاتها، والحالات التي يمكن استعمال هذه المعاني فيها؛ ممّا يجيز القول بأنّ الأصل في التّقعيد النّحويّ هو مراعاة اللّغة في الاستعمال، ومن هنا يلتقي هذا العلم الجليل مع واحدةٍ من أبرز النّظريّات اللّغويّة الحديثة، وهي "التداولية"، التي تقوم على دراسة اللّغة في الاستعمال، فالمعاني النّحويّة وإن كانت قابعةً تحت ألفاظٍ وجمليّ لغويّةٍ جامدةٍ؛ إلّا أنّها تفيض إلى أمور كثيرة خارجة عن اللّغة نفسها، حتى وإن كانت هذه الجمل - نحويّاً - عبارةً عن أبنية جامدةٍ إلّا أنّها تحيا في حالتها التداولية بين المتكلم والمخاطب في حيّز استعمالها.

### المطلب الثالث: كتاب الأصول - لابن السراج، ومؤلفه:

كتاب أصول النحو - محلّ تطبيق بعض هذه المباحث التداولية - صنّفه ابن السراج<sup>(٢٨)</sup>، أبو بكر، محمّد بن سهل النّحويّ البغداديّ من مبرزى علماء العربيّة، عُرف بالأدب وإتقان علوم العربيّة، ونشأ في بغداد فأخذ النّحو عن عددٍ من الأئمّة، أشهرهم وأكثرهم تأثيراً فيه شيخه أبو العباس المبرّد، مزج بين الثّقافة العربيّة الخالصة وبين الثّقافات الأخرى في عصره، له تلاميذ كثير من أبرزهم: أبو القاسم الرّجّاجي، وأبو سعيد السّريّاني، وأبو عليّ الفارسيّ، والرّمانيّ، له مؤلّفات عديدة جليّة متنوّعة بين علوم اللّغة والنّحو والصّرف، والتّقد والشعر، والخطّ والهجاء، والعروض، ومن أشهرها وأعظمها أثراً كتابه "الأصول في النّحو"، بل إنّ من أبرز مؤلّفات النّحو العربيّ، ذاع صيته واشتهر عند العلماء عامّة، واللّغويّين خاصّة؛ إذ يُعدّ أول كتاب في أصول النّحو، تميّز بمنهجه القويم مع الدقّة الشديدة في عرض المادة، وبنى أبوابه ومسائله على كتاب سيبويه، فأجاد وأحسن، وبين ابن السراج سبب تسمية الكتاب بهذا الاسم في أثناء حديثه عن الغرض من تأليفه قائلاً: (وغرضي في هذا الكتاب: العلة التي إذا اطّردت وُصل بها إلى كلامهم فقط،

وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز<sup>(٣٩)</sup>، وقد نال هذا الكتاب إعجاب كثيرٍ ممن جاء بعده على اختلاف مشاربهم<sup>(٤٠)</sup>.

وكتاب الأصول لابن السراج يعدّ متقدّموا النحاة في الرتبة والمكانة بعد "كتاب سيبويه" و"المقتضب" للمبرّد؛ ولذلك كان بعض العلماء يحفظه عن ظهر قلب؛ لما حواه من أسرار النحو؛ ولما جمعه من أبواب النحو والصرف جمعاً يكاد لا يشدّ عنه شيءٌ من أبواب العربية.

قال عنه الزبيدي: (له كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، هو غاية من الشرف والفائدة)<sup>(٤١)</sup>، وقال عنه ياقوت الحموي: (وله من المصنّفات "كتاب الأصول"، وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب)<sup>(٤٢)</sup>، وهذا ما جعله يتبوأ هذه المكانة العالية، والمنزلة الرفيعة.

وفي كتاب "الأصول" مواطن تظهر فيها بعض مسائل التداولية، ونصوصٌ صريحةٌ تعلي من شأن الاستعمال، منها على سبيل المثال: حديثه عن بعض أضرب أنواع خبر المبتدأ، قائلاً: (في قولك: "زيدٌ خلّفك"، وعمروٌ في الدار"، المحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيدٌ مستقرٌّ خلّفك، وعمروٌ مستقرٌّ في الدار، ولكنّ هذا المحذوف لا يظهر؛ لدلالة الظرف عليه، واستغنائه به في الاستعمال)<sup>(٤٣)</sup>.

ويقول في باب التحقير - في موضع "ما كُتِبَ عليه الواحد للجمع" -: (وقراء فقيرون، فإن كان الاسم قد كُتِبَ على واحده المستعمل في الكلام، فتحقيره على واحده المستعمل)<sup>(٤٤)</sup>.

وإنّ المتأمل فيما سبق من كلام ابن السراج ليجد مدى تقدير النحاة لحيز الاستعمال وعنايتهم به؛ إذ هو أصلٌ وركيزةٌ أساسيةٌ في تأصيل القاعدة النحوية خاصةً، والكلام العربي عامةً، ويجده أيضاً في اختيار ألفاظٍ أو تراكيبٍ دون أخرى، وفي قبول ألفاظٍ وتراكيبٍ في استعمال ورفض الألفاظ نفسها أو التركيب نفسه في استعمال آخر.

**المبحث الثاني: ملاح التداولية والنحو العربي، دراسة تطبيقية "كتاب الأصول في النحو" لابن السراج نموذجاً:**

إنّ المتأمل في كتاب أصول ابن السراج سيجد ارتباطاً ظاهراً بين النحو العربي وبعض ملاح التداولية في مبحث الاستعمال اللغوي؛ إذ إنّ الإبداع اللغوي يربط بين النظام النحوي والأداء المتغيّر الذي لا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال، الذي يختلف به كلّ متكلمٍ باللّغة عن الآخر من حيث قدرته على اختيار الكلمات التي تتناسب مع الأداء والاستعمال المتغيّر<sup>(٤٥)</sup> فمن أهمّ غايات النحو على حدّ قول الدكتور. محمد حماسة: الكشف عن التمايز بين التراكيب والفروق بينها في أدائها<sup>(٤٦)</sup>.

ويتجلى الارتباط بين التداولية والنحو العربي في بعض الملاحم المتعددة، قُسمت في هذه الدراسة إلى خمسة مطالب، هي:

### المطلب الأول: قاعدة أمن اللبس:

يعدّ اللبس أو الالتباس من الظواهر اللغوية، التي يجب العمل على تلافيها؛ للابتعاد عن التشويش أو الغموض في المعاني التي يمكن أن تحول دون التواصل السليم التام الفعّال<sup>(٣٧)</sup>، والنحو العربي قائم على الأمن من هذا اللبس، ومحاولة الابتعاد عنه وإزالة الإبهام والغموض، ومن ثمّ حصول الفائدة التواصلية لدى المخاطب<sup>(٣٨)</sup>، وقد ظهر ذلك في كتب النحو عامة بطريقتين مختلفتين ومتكاملتين في آن واحد، فتمثلت إحدى الطريقتين في وضع القواعد العامة الرئيسة في الموضوعات النحوية، أي: وضع قواعد عريضة في المسائل النحوية لإزالة اللبس؛ ولترسيخ فائدة وقاعدة تواصلية عريضة عند المستمع.

ومن وجوه أمن اللبس أن تذكر كتب النحاة مواضع معينة في مؤلفاتهم لما هو قبيح، وهذا القبح هو ما خرج عن المتعارف عليه عند العربيّ، كتبويب سيبويه (ما استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب)<sup>(٣٩)</sup>.

وتمثلت الطريقة الثانية داخل الشرح، وأثناء تناول القاعدة النحوية ذاتها، وهو المعمول به في كتب النحو، من محاولة تفسير القاعدة، وتبسيط الضوء على أطرافها، واحتمالات المعاني التي تختلف باختلاف الاستعمال، بالإضافة إلى شرح القضايا التي يرى فيها المؤلف نوعاً من اللبس على المخاطب وبيان أسباب هذا اللبس؛ حتى يتمكن من إزالته في الاستعمال عند التحدّث به، ونجد مثل ذلك في حديث ابن السراج عن اختلاف النحاة في "دخلت البيت": هل هو متعدّد أم غير متعدّد؟ وقد التبس عليهم ذلك؛ لاستعمال العرب له بغير حرف الجرّ في كثير من المواضع معلقاً عليه بقوله: (وهو عندي غير متعدّد؛ لأنّك لما قلت: "دخلت" عنيت بها انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفتها إلى مكان آخر غير بسيط منكشف، فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع، كما أنّك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدّداً إلا كان مضاداً متعدّداً، وإن كان غير متعدّد كان مضاداً غير متعدّد)<sup>(٤٠)</sup>.

وإضافة إلى ما سبق ذكره نجده - أيضاً - لا يوافق على عديد من الأساليب، بل يعترض عليها ويمنعها؛ خشية اللبس، ومنها استقباح بعض الأساليب حتى وإن أجازها بعض النحويين مثل "ظننتُ عبد الله يقوم وقاعداً، و"ظننتُ عبد الله قاعداً ويقوم"، يعلّق عليه بقوله: (بأنّ بعض النحويين قد أجازوه، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم)<sup>(٤١)</sup>، ومنعّه تركيب "ليس عبد الله بذاهبٍ ولا خارجٍ زيداً؛ لأنّه عطفٌ بالواو على عاملين"<sup>(٤٢)</sup>.

كما نجد مثلاً آخر في منع تقديم المفعول إذا ألبس على السامع، وذلك في قولك: "ضرب عيسى موسى"؛ إذا كان "عيسى" هو الفاعل لا يجوز تقديم "موسى" عليه؛ لأنه ملبس<sup>(٤٣)</sup>.  
وأيضاً في باب الإعراب والبناء "في قولك: "أعطي زيداً درهماً، يجوز أن تقول: أعطيت زيداً درهماً؛ لأنه لا يلبس على السامع"<sup>(٤٤)</sup>، وينظر مثل ذلك في كتابه "الأصول"<sup>(٤٥)</sup>.

والتأخر في الأمثلة السابقة يتبين له اهتمام ابن السراج وحرصه على إزالة اللبس والغموض عن المعاني، والبعث عن بعض المعاني المحتملة في التراكيب السابقة التي يُحتمل منها وقوع الغموض والالتباس في المعنى على المخاطب، سواءً أكان ذلك لعدم تناسب القواعد النحوية أم كان ذلك في ظل القاعدة النحوية الصحيحة، لكنه سيولد التشويش والالتباس في المعنى أثناء حيز الاستعمال، ومن هنا منع ابن السراج عدة تراكيب، واستفبح أخرى، وأجاز أخرى فيما يُؤمن المعنى عند المستمع في الاستعمال ويضمن أمن اللبس. وينص على ذلك صراحة - في باب "ما بُني على أفعلاء وأصله فُعلاء" - قائلاً: (وذلك "أشرياء"، و"أعنياء"...، صرفوها على "سرواء" و"عُنَياء"؛ لأنهم يكرهون تحريك الواو والياء وقبلهما الفتحة، إلا أن يخافوا التباساً في "رَمِيَا" و"عَرَوَا")<sup>(٤٦)</sup>.

### المطلب الثاني: مبدأ التعاون:

هو أحد المبادئ التداولية التي يعود جذورها إلى النظرة الفلسفية، وقد أدخله "غرايس" إلى التداولية بهدف الحصول على حوار اتصالي مثمر، (ويسعى هذا المبدأ إلى الاهتمام بالمتكلم والمستمع، ومراعاة الأحوال اللغوية والنفسية والثقافية؛ حتى تتم عملية التواصل بينهما بنجاح، و يقوم هذا المبدأ على تعاون أطراف العملية التواصلية، فالمتكلم عليه أن يراعي أحوال المخاطب لغوياً ونفسياً وثقافياً، والمخاطب عليه أن يقابله بالإصغاء والتركيز والانتباه)<sup>(٤٧)</sup>، ويبنى هذا المبدأ على عدة قوانين لا بد من اتحادهما لتحقيقه، ومن ثم تحقيق التواصل التفاعلي بين المتخاطبين عن طريق اللغة، وهي: "مبدأ الكتم"، الذي يسعى إلى الاختصار في التعبير على القدر المطلوب من الإبلاغ فقط، و"مبدأ الكيف" الذي يقوم على تحري الدقة في الكلام قبل النطق به، فلا تقل من الكلام ما تعتقد أنه زائف، و"مبدأ المناسبة"، الذي يُعنى بتوثيق الصلة بالموضوع، و"مبدأ الطريقة"، الذي يقوم على تنظيم الكلام قبل الحديث وعنده<sup>(٤٨)</sup>، وقد ظهر ذلك جلياً في كتب النحو عامة، وفي كتاب الأصول خاصة، من خلال عدة أمور:

مراعاة المخاطب: ("السامع - المرسل إليه"، "المستقبل - المتلقي")<sup>(٤٩)</sup>.

اللغة لم تكن - مطلقاً - مفرداتٍ وتراكيبٍ بمعزلٍ عن الواقع اللغوي والوسط الذي استعملت فيه والظروف المحيطة بها، التي يُعدّ المخاطب من أهم أطرافها؛ ولذلك بنى النحو العربي أغلب أحكامه و مقاصده ومعانيه على أساس مراعاة حال المخاطب، فجاءت هذه الأحكام تناسب طبيعة السامع

ومعرفته، وعلى الرّغم من أنّ النحو العربيّ كان محاطاً ببعض الأمور التي لا تراعي تأثير العناصر غير اللّغويّة في التّفعيد التّحويّ كنظريّة العامل، إلّا أنّ اهتمام النّحاة العرب قديماً وحديثاً بدور المخاطب "السّامع - المرسل إليه - المستقبل - المتلقي" جاء واضحاً وبصورٍ جليّة في مؤلّفات النحو العربيّ، فالنحو قائم بشكل رئيس على أنّ الكلام لا يكون مفيداً، ولا الخبر مؤيّداً غرضه من دون ملاحظة حال المخاطب؛ وأن يقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاستحسان والقبول<sup>(٥٠)</sup>؛ ولذا تُعدّ معرفة حال المخاطب من القرائن المهمّة التي تعين على الفهم الصّحيح وتمنع الوقوع في اللّبس في المعنى وتبعد به عن الغموض والإبهام؛ حيث يختلف مقصود المتكلّم من الكلام باختلاف المخاطب وطبيعته وقد ظهر ذلك عند كثيرٍ من النّحاة في مؤلّفاتهم لمعالجة العديد من القضايا النّحويّة<sup>(٥١)</sup>

ومن هؤلاء النّحاة ابن السّراج؛ إذ اعتنى بالمخاطب في كثيرٍ من مسائل كتابه "الأصول"، وعلى سبيل المثال: نجد في مواضع كثيرةٍ من تعبيراته التي يتوقّف المعنى فيها على حيّز الاستعمال يوجّهها للمخاطب، ومن أهمّها:

استخدام المؤلّف ضمائر المخاطب في أثناء شرحه كثيراً، كقوله: "إذا جمعت"، "فإن عرفت"، "وقد بيّنت لك"، "وقد شرحت لك"، "واعلم أنّ"، "فإن قلت"، "ونحو قولك".

وقد ظهر ذلك - أيضاً - في الأمثلة التي يسوقها استشهداً على ما يورده من بعض الأصول، وذلك نحو قوله: (" رأيت متاعك بعضه فوق بعض، إذا جعلت فوق" في موضع الاسم المبني على المبتدأ، وجعلت المبتدأ بعضه، كأنك قلت: " رأيت متاعك بعضه أجود من بعض"، فإن جعلت فوق" و"أجود" حالاً، نصبت "بعضه"، وإن شئت قلت: " رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض"، فتنصب "أحسن" على أنّه مفعول ثانٍ و"بعضه" منصوبٌ بأنّه بدلٌ من متاعك)<sup>(٥٢)</sup>.

ويقول في المنادى: (ينبغي أن تعلم أنّ حقّ كلّ منادى التّصّب، وتعلم أنّ قولك: "يا فلان" ينوب عن قولك: "أنادي فلاناً"...، فإن قلت: "ناديت زيداً" بعد قولك: "يا زيد" فهو مثل "ضربت زيداً" بعد علمك ذلك به)<sup>(٥٣)</sup>

ويترك ابن السّراج المعنى اللّغويّ والاختيارات اللّغويّة ومعانيها ومقاصدها للمخاطب في حديثه في باب التّذبة قائلًا: (إذا ناديت، فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضاً، وذلك قولك: "واغلامياه"، و"واقاضياه"...، وإن وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف، وأثبتوا الياء وفتحوها... وأنت أيضاً بالخيار في إلحاق الألف، وذلك قولك: "وامثنائي"، و"وامثناه")<sup>(٥٤)</sup>.

ويعلي ابن السّراج من مبدأ التّبيّة - كما سيأتي - في أثناء مراعاته للمخاطب؛ في كونه يبني القاعدة النّحويّة متّكئاً على علم المخاطب بالمحذوف من الكلام وتقديره السّابق لهذا المحذوف ممّا أسهم في بناء

القاعدة النحوية، فيقول: (وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضاً لعلم المخاطب بما حذف، والمحذوف على ثلاث جهات: الأولى: حذف المبتدأ وإضمامه إذا تقدّم من ذكره ما يعلمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوَفَّعون الهلال، فيقول القائل: "الهلال والله"، أي: هذا الهلال، فيحذف "هذا".  
الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: "ما بقي لكم أحد؟"، فتقول: زيدٌ أو عمرو، أي: زيدٌ لنا) (٥٥).

ومن مظاهر إعلاء ابن السراج شأن المخاطب والمستمع في التّقييد النحوي، وفي الاستعمال اللغوي ما ذكره في أثناء حكاية الموقف أو الاستعمال للكلام كقوله: (فقلت: هاتان امرأتان حمراوا ما بين الأعين لا صفراواه، فهذه الهاء التي في قولك: "لا صفراواه" لما، فكأنك قلت: هاتان امرأتان حمراوا الذي بين الأعين) (٥٦)، فتعليق ابن السراج بقوله: "كأنك قلت" هو توصيفٌ لهذا المثال حال الاستعمال (٥٧).

مراعاة المخاطب: (المخاطب - المتكلم - المرسل - المخبر - الملقّي):

أولى ابن السراج المتكلم وحالته عنايته في مصنّفه كما أولاها المخاطب، فيما سبق من أمثلة؛ فظهر الاهتمام بقصد المتكلم "المخاطب - المتكلم - المرسل - المخبر - الملقّي" (٥٨) وإرادته في محاولات جادة لإيصال المعنى المراد للمخاطب ومراعاة أحواله؛ محافظةً على المعنى من اللبس والغموض والإبهام؛ إذ إنّ المخاطب يقوم أموراً محسوبة للوصول إلى ما يستلزمه الكلام، ونظراً إلى أنّ التّأليف يقوم على هذه المراعاة، وهي الأصل فيه؛ فإنني سأورد بعض عباراته التي تدلّ على ذلك بإيجازٍ واختصارٍ؛ تميماً لهذه المسألة، فمن أمثلة هذه المراعاة عنده استعماله عدداً من المفردات التي ركّز عليها في كتابه في حق المتكلم مثل "أردت، قصدت، وهذا يعني،...".

### المطلب الثالث: دور السياق في تداوئية المعنى:

السياق لغةً: كما يقول صاحب مقاييس اللغة: ("السّين والواو والقاف" أصل واحد، وهو حدود الشيء، ساق يسوق سوقاً وسياًقاً) (٥٩)، والجمع سياقات، وانساق الإبل تساقاً إذا تتابعت... والمتساوقة المتتابعة (٦٠)، (وتقول العرب: ولدت ثلاثة بنين على ساق، أي: متتابعة لا جارية بينهم، وتساقوت الإبل: تتابعت وتقاودت، وسياق الكلام تتابعه، وأسلوبه الذي يجري عليه) (٦١).

والسياق: (CONTEXT): (هو مصطلح قديم حديث، تعددت تعريفاته وتنوّعت باختلاف التخصصات عند العلماء لدرجةٍ ربما صعّبت البحث في السياق، ممّا أدى إلى استبعاد بعض اللغويين السياق من دراستهم) (٦٢).

وهذا المصطلح له تعريفاتٌ ومجالاتٌ متعدّدة عند أهل الاختصاص؛ فيعرّفه "أولمان" بأنّه: ليس مقصوداً على مجموعة ألفاظ تخضع لترباطٍ معيّن وفق قواعد لغويّة خاصّة، بل هو أكبر من ذلك؛ إذ يشتمل أيضاً على قيمة العوامل المحيطة بالألفاظ الموجودة ضمن السّياق الدّاخلِيّ والسّياق الخارجِيّ<sup>(٦٣)</sup>. ويعرّفه "هاليدي" بأنّه: (النّصّ الآخر، أو النّصّ المصاحب للنّصّ الظّاهر، وهو يمثّل البيئة الخارجيّة للبيئة اللّغويّة، ولذا يُعدّ بمثابة الجسر الذي يربط التّمثّل اللّغويّ ببيئته اللّغويّة)<sup>(٦٤)</sup>، كما جعلته "فرانسواز أرمينكو" وفق برنامج "هانسون" تداوليّة الدّرجة الثالثة: وهي نظريّة أفعال اللّغة، التي يتعلّق الأمر فيها بمعرفة ما تمّ من خلال استعمال بعض الأشكال اللّسانيّة، والسّياق فيها يحدّد التّلقّظ الجادّ أو الدّعاية<sup>(٦٥)</sup>.

ويري "فيرث" أنّ المعنى لا ينكشف إلّا من خلال تسييق الوّحدة اللّغويّة، أي: وضعها في سياقات مختلفة<sup>(٦٦)</sup>، وهذا ما دفع "ماكس بليك" إلى إعادة تسمية التّداوليّة بالسّياقية<sup>(٦٧)</sup>. وقد قسّم الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "علم الدّلالة" السّياق عدة أقسام هي<sup>(٦٨)</sup>:

السّياق اللّغويّ، والسّياق العاطفيّ، وسياق الموقف، والسّياق الثّقافيّ.

ومن أقسام السّياق أيضاً: سياق القرائن، والسّياق الوجوديّ، والسّياق المقاميّ، وسياق الفعل، والسّياق التّفسيّ<sup>(٦٩)</sup>.

ولذلك فإنّ السّياق يُعدّ هو الإطار العامّ الذي يمثّل حجر الأساس في اختيار ألفاظٍ وتراكيبٍ وأدواتٍ بعينها دون الأخرى، واختيار آلياتٍ معيّنة في التّعبير؛ لإيصال المعنى المراد بين طرفي الخطاب لمحاولة فهمه، فهو شبكة من العلاقات التي تحكم ترابط الوّحدات اللّغويّة داخل الجملة ثمّ داخل النّصّ<sup>(٧٠)</sup>، وفيه تأخذ كلّ كلمة مكانها المناسب لتُسهم في إسناد الكلمات الأخرى<sup>(٧١)</sup>، فهو متوالية من أحوال اللّفظة. وكلّ سياق هو عبارة عن اتّجاه مجرى الأحداث، ومن ثمّ يتكوّن مجموعة لا متناهية من السّياقات الممكنة<sup>(٧٢)</sup>.

وتحرص الدّراسات التّداوليّة الحديثة على العناية به من خلال ترابط المكوّنات الرّئيسة في دراسة التّداوليّة حديثاً "النّحويّ والدّلاليّ والاتّصاليّ والتّداوليّ"<sup>(٧٣)</sup>، (كما تتربط أمور عديدة فيما بينها وتتشابك في إطار الحديث عنه، كتسلسل الوّحدات اللّغويّة داخل القول، والسّياق اللّغويّ، والمقام التّواصلِيّ، وموقف كلّ من المتكلّم والسّامع من الخطاب)<sup>(٧٤)</sup>، وهذا ظاهرٌ في كتب النّحو العربيّ في أبواب عديدة، منها على سبيل المثال: النّداء، والاستغاثة، والتّدبة، والإغراء، والتّحذير والتّعجب... إلى آخر ذلك من أبواب النّحو التي يرتبط المعنى فيها بالسّياق، ممّا يتعيّن معه على المتكلّم اختيار نوع معيّن من أنواع الجمل النّحويّة، ومن ثمّ تحديد عناصر الجملة المنطوقة في الاستعمال ذاته.

وليس الأمر مقصوراً على هذه الأبواب فحسب، كما أشرت، بل الأمر متسع في الحديث عن السياق بكل أنواعه ليشمل الحديث عن الأسلوب المنطوق ذاته خبرياً أو استفهامياً، أو حتى زمن الحديث نفسه من خلال سياق استعماله الذي ربما يتعارض مع قواعد النحو، كقوله تعالى مثلاً: (أَتَىٰ أَمْرٌ لِّلَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ) سورة النحل: من الآية ١؛ حيث صرّفَ السياقُ دلالة الفعل "أتى" عن الماضي - الدلالة النحوية - إلى المستقبل، وكذلك عدد كبير من الأفعال الماضية في القرآن الكريم.

ومن ثمّ يقوم السياق بأدوار عالية في التفريق بين الأساليب المختلفة واختيار أحدها دون الآخر - كما سيأتي - واختيار وجه نحويّ معيّن وتنحية باقي الاحتمالات النحوية جانباً.

ومن أمثلة ذلك في كتاب الأصول: حديثه في "حروف العطف واختلاط بعض مسائلها للاشتراك بينها في بعض المعاني"؛ إذ يقول: (واعلم أنّ "أو" إنّما تُثبِتُ أحد الشيئين أو الأشياء، وأنّ "أم" مرتبتها أن تأتي بعد "أو"....، وكذلك إذا قال لك القائل: قد وهب لك أبوك غلاماً أو جاريةً، فقد ثبت عندك أنّ أحدهما قد وهب لك، إلّا أنّك لا تدري أعلاماً أم جاريةً، فإذا سألت أبك عن ذلك، قلت: أعلاماً وهبت لي أم جاريةً؟) (٧٥).

والنصّ السابق جزء من أمثلة عديدة يحاول فيها المؤلف أن يراعي السياق وأبعاده ووقع الحديث على المستمع؛ إذ فسّر قاعدة "أو" وعلاقتها بأحد الأشياء، ومكانة "أم" بعدها في الحديث بضرب سياقات حوارية يراعي فيها المتكلم إيصال المعنى للمستمع من خلال ذكر ملابسات الموقف، مفترضاً عدم فهم المخاطب للمعنى، ومن ثمّ افترض سياق كامل؛ ليبين المعنى ويزيل إبهامه عن المستمع.

ومن الأمثلة - أيضاً - حديثه في باب "الحرف المبنيّ مع حرف"؛ إذ بيّن فيه دور السياق اللفظي ومتابعة السابق من الكلام، وأثره في تأصيل القاعدة النحوية وتعليلها، قائلاً: (ومن ذلك "كان"، بيّنت الكاف للتشبيه مع "أنّ"، وجعلت صدرًا، ولولا بناؤها معها لم يجوز أن تبتدئ بها إلّا وأنت تريد التأخير) (٧٦).

وأيضاً في حديثه عن "كان وأخواتها" يقول: (فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول...، فإذا قالوا: "كان زيدٌ قائماً" فإنّما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإذا قالوا: "أصبح عبد الله منطلقاً"، فإنّما المعنى: أتى الصّباح وعبد الله منطلق) (٧٧)، والنصّ السابق من كلام ابن السراج يبيّن أثر السياق الزمانيّ في تقعيد القواعد النحوية وتعيين اختيار ألفاظٍ بعينها في أماكن بعينها دون الأخرى على الرّغم من اتحاد القاعدة النحوية والإعراب النحويّ للكلمتين، إلّا أنّ السياق الزمانيّ لكلّ كلمة فرضها بعينها دون الأخرى في الاستعمال.

## المطلب الرابع: القصد التداولي:

ترتكز التداولية في "أفعال الكلام" على ما عرف ب: "العُرف اللغوي والقصد": أي: النية<sup>(٧٨)</sup>، وما يتعلّق بها عند المتكلم، وما يدور باستمرارٍ أثناء إصداره لحديثه أو ملفوظاته. وتعدُّ معرفة ظنِّ المتكلم أحد العوامل الرئيسة التي تحدّد الملامح التداولية<sup>(٧٩)</sup>، فأغلب الأحداث التي نقوم بها تتضمن نيةً، ومن ثمّ تمتد تلك النية إلى الحال أو الحدث الذي نرغب في إيجادها أو نأمل في إيجادها بفعلنا، وفي الحديث عن هذه الرّكيزة التّواصلية ودورها التداوليّ "القصد أو النية" نجد الإعلاء من شأن النية وقصد المتكلم أو المخاطب في كتب النحو العربيّ بارزاً واضحاً، فالعرب تفسّر الكلام وتقدر ما تنوي.

ومن أمثلة ذلك في كتاب "الأصول": حديثه في "باب الإعراب والبناء"؛ إذ يقول في حديثه عن مثال: "كان أبوه قائم زيد": (وهو خطأً عند بعض النحاة، لكنّه جائز عندنا؛ لأنك تقدّم المكّي على الظاهر في الحقيقة، بمعنى أنّه إذا كان في غير موضعه وتقدّم جاز تقدّمه؛ لأنّ النية فيه أن يكون متأخراً، ولا يجوز التقديم إذا كان واقعاً في موقعه؛ لأنّه لا يجوز ينوي به غير موضعه)<sup>(٨٠)</sup>. ويقول - أيضاً - في الحديث عن الكلم المركّب: (هذه الأسماء على ضربين: فضرِبٌ منها يُبنى فيه الاسم مع غيره، وكان الأصل أن يكون كلّ واحد منهما منفرداً، والثاني: أن يكون أصل الاسم الإضافة؛ فيحذف المضاف إليه وهو في النية)<sup>(٨١)</sup>.

ومن القصد التداوليّ الذي يمكن دراسته دراسة مستقلة ما نجده في كتب النحو من الإضمار الذي لا يصحّ المعنى معه إلا إذا أضمره المتكلم كما ظهر عند سيبويه<sup>(٨٢)</sup>.

ومنها عند ابن السراج: "باب الكنايات": (وهي علامات المضمرين...، فالكنايات على ضربين: متّصل بالفعل، ومنفصل عنه، فالمتّصل: ما كان متّصلاً غير مفارق للفعل، وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض، فالتاء للفاعل...، والمؤنث: فعَلتِ، وعلامة المضمر التائب في النية، كقولك: "فعل وصنع"، فاستغني عن إظهاره، والعلامة فيه بأنّ كلّ واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة)<sup>(٨٣)</sup>.

وفي موضع آخر تتعيّن قاعدة نحوية دون الأخرى، بل وتخطّ القاعدة النحوية على وفق نية المتكلم مثلما نجد في حديثه في "إبدال الياء من الواو"؛ إذ يقول ناقلاً رأي سيبويه وتغليطاً المبرّد له غير معترضٍ عليه: (قال سيبويه: ومثل ذلك قولهم: "رَبّاً، ورَبّةً؛ حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة، فجعلوها كواو "شويث"، يريد: رُوياً ورُوويةً،...، ومن قال: رُبّةً، قال في "فعل" من "وأيتُ" فيمن ترك الهمزة وُيٌّ، يدع

الواو الأولى على حالها...، وقال أبو العباس: هذا غلط؛ لأنّ الذي يقول: وُيُّ ينوي الهمزة، فكيف يفتر من الهمزة الذي هو الأصل ويأتي بغير الأصل) (٨٤).

فإنّ تخطئة القاعدة النحوية، واختيار قاعدة نحوية دون الأخرى إنّما بُني واعتمد في المقام الأوّل على نية المتكلّم المعلومة مسبقاً.

### المطلب الخامس: القيود العرفية:

مرعاة القيود العرفية في الدراسات التداولية، ركيزة رئيسة من ركائز التداولية، وحيز الاستعمال المحاط بقيود عرفية لا يمكن إغفالها عن ساحة الاستعمال؛ لأنّها عامل رئيس في ثقافة المتكلّم والمخاطب في آنٍ واحد؛ إذ إنّ لكلّ نمطٍ من أنماط الكلام قيوده العرفية الخاصة التي يصيب الحدث تبعاً لها (٨٥)، وأنظمة المعايير الاجتماعية والالتزامات والعادات (٨٦).

وما تفرضه القيود العرفية، والبيان العربي، ونظام اللغة في العربية هو ما تشير إليه التداولية، فالفعل الكلامي أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلّم، بل هو مرتبط أيضاً بالعرف اللغوي والاجتماعي (٨٧) وما اتّفقت عليه العرب، فالتحو العربي كلّ علم مستخرج من كلام العرب، به ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب (٨٨).

ومن الأمثلة على ذلك في كتاب ابن السراج: حديثه عن "أسماء الأزمنة"؛ إذ يقول: (كلّ اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصّته العرب بأن جعلته ظرفاً، وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً...، واعلم أنّ العرب قد أقامت أسماءً ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً) (٨٩). ويقول في باب - "ذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد لتقارب المعنى" - (هذا الضرب، إنّما حقّه أن يجيء فيما كان خلقاً أو خُلُقاً، أو صناعةً أو خصلةً...: اعلم: أنّ العرب ربّما أجرت هذه المصادر على المعاني كما خبرتك، وربّما رجعوا إلى بناء الفعل) (٩٠).

ويقول - أيضاً - في باب "فَعَلٌ يَفْعَلُ من حروف الحق": (وفي "فَعِيلٌ" لغتان: فَعِيلٌ، وفَعِيلٌ، وتُكسّر الفاء في هذا الباب في لغة تميم، نحو: سَعِيدٍ، ورَغِيفٍ،...، وأمّا أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس...، وسمعت من بعض العرب من يقول: "بِيس"، ولا يحقّق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل) (٩١).

فلتتميم أنظمة لغوية، ولأهل الحجاز أنظمة لغوية، ولبقيّة قبائل العرب أنظمة وأعراف لغوية وغير لغوية، يعلي التحوي منها ويراعها، ويؤصل لها قواعد النحو وعلوم العربية، فتصبح مقاييس وضوابط يسير عليها المتأخرون ليلحقوا المتقدمين في نظام حديثهم وأسلوب تعبيرهم عن المعاني بهذه الألفاظ الدقيقة المتقنة.

## الخاتمة

وبعد الانتهاء - بحمد الله - من هذه الدراسة عن بعض ملامح التداولية في كتاب مهم من كتب النحو العربي، وهو "الأصول" لابن السراج، توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج منها:

- جاءت التداولية - نظرياً أو منهجاً - بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية المتعددة في مجالات عديدة، وفتحت الباب أمام قراءة التراث العربي والثقافة العربية في مجالات عديدة منها النحو العربي.

- مثل كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج واحداً من مؤلفات النحو العربي التي اتضحت فيه بعض ملامح التداولية في العديد من التوافقات النحوية التداولية.

- ظهرت ملامح أصول التداولية في كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج في العديد من أمثلة الكتاب ومنها: مراعاة المخاطب والمتكلم، والسياق، والقصد التداولي، والقيود العرفية، وغير ذلك.

- دراسة النحو وقواعده ليست بمعزل عن الاستعمال ومقتضياته، بل إنّ مثل الاستعمال ودراسة اللغة فيه مظلة رائعة أظلت المعنى النحويّ حفاظاً على المعاني من الغموض ومراعاةً لأمن اللبس.

- دراسة التداولية وأصولها في العديد من كتب النحو المختلفة سبيلٌ للدراسات التداولية في باقي الفروع اللغوية والأدبية والبلاغية.

## هوامش البحث:

- (١) اللغة العربية معناها ومبناها: ص: ٢٣٣.
- (٢) ينظر: مقاييس اللغة - لابن فارس: (مادة دول: ٣١٤/٢)
- (٣) ينظر: لسان العرب - لابن منظور: (مادة دول: ١٤٥٦/٢)
- (٤) ينظر: المتع الكبير في التصريف - لابن عصفور الإشبيلي: ص: ١٢٥
- (٥) ينظر: معجم أمهات الأفعال معانيها وأوجه استعمالها - لأحمد عبد الوهاب بكير: ٩/١
- (٦) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل - لأن روبرل، وجاك موشلار. ص: ٤٧
- (٧) ينظر: تعريف كلِّ ملكة منها في التمثيل الدلاليّ التداولي في النحو الوظيفي - للدكتور. أحمد المتوكل. ص: ٨
- (٨) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر - لمحمود نخلة. ص: ١٢
- (٩) هي تمييز لأفعال اللغة كما يقصدها المرسل، وقيمتها البلاغية، وهي مرادفة للتداولية. ينظر: في اللسانيات التداولية - لخليفة بوجادي. ص: ٨٩
- (١٠) علم التصرّف (مدخل متداخل الاختصاصات) - لفان ديك. ص: ١١٤
- (١١) اللسانيات التداولية ودورها في العملية التواصلية - لبلجلاي خيرة. ص: ١٢
- (١٢) ينظر: في اللسانيات التداولية: ص: ٧٢-٧٦
- (١٣) ينظر: علم النص. ص: ١١٦

- (١٤) ينظر: التداوئية أصولها واتجاهاتها - لجواد ختام: ص ٢٣
- (١٥) ينظر: التداولية عند علماء العرب - لمسعود صحراوي: ص ٢٢٦
- (١٦) ينظر: في اللسانيات التداولية: ص ٦٥-٦٦
- (١٧) ينظر: علم النص: ص ١١٤
- (١٨) ينظر: في اللسانيات التداولية. ص ٤٥
- (١٩) المقاربة التداولية: ص ٧
- (٢٠) استراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية - لعبد الهادي الشهري: ص ٢٢
- (٢١) ينظر: في اللسانيات التداولية: ص ١١٤
- (٢٢) المقرب - لابن عصفور: ٤٥/١
- (٢٣) ينظر: النحو والدلالة - محمد حماسة: ص ٢٥
- (٢٤) الأصول في النحو - لابن السراج: ٣٥/١
- (٢٥) ينظر: الخصائص - لابن جني: ٣٤/١
- (٢٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية - لمحمد اللبدي: ص ٢١٧
- (٢٧) ينظر: معاني النحو - لفاضل السامرائي: ٥ / ١
- (٢٨) ينظر في ترجمته: معجم الأدباء - لياقوت الحموي: ٢٥٣٥/٦، وإنباه الرواة - للقفطي: ١٤٥/٣، ووفيات الأعيان - لابن خلكان: ٣٣٩/٤
- (٢٩) الأصول: ٣٦/١
- (٣٠) ينظر: مقدمة الأصول، لمحققه: عبد الحسين الفتلي: ٢٥/١
- (٣١) طبقات النحويين واللغويين: ص ١١٢
- (٣٢) معجم الأدباء: ٢٥٣٦/٦
- (٣٣) الأصول: ٦٣/١.
- (٣٤) المصدر السابق: ٥٢/٣، و: ٣٤٣/٣
- (٣٥) ينظر: النحو والدلالة - محمد حماسة: ص ٢٨-٢٩
- (٣٦) ينظر: المصدر السابق: ص ٢٧
- (٣٧) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية - لأحمد المتوكل: ص ١٢٥
- (٣٨) ينظر: التداولية عند علماء العرب: ص ١٨٩
- (٣٩) الكتاب - لسيبويه: ٣٣٤/١
- (٤٠) الأصول في النحو: ١٧٠/١-١٧١
- (٤١) المصدر السابق: ١٨٤/١
- (٤٢) ينظر: المصدر السابق: ٩١-٩٠/ ١

- (٤٣) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٤٥
- (٤٤) ينظر: المصدر السابق: ١/٧٩
- (٤٥) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٢٦، ٢/٢٤٤
- (٤٦) الأصول: ٣/٣٠٢
- (٤٧) ظاهرة الأفعال الكلامية في الخطاب النبوي، مقارنة تداولية لخطبة حجة الوداع - لحبيب بوزوادة: ص ٢١٨
- (٤٨) ينظر: في اللسانيات التداولية - لخليفة بو جادي: ص ١٠٤/٩٥، وتحليلات الاستلزام الحواري في قصص جميلة زنير - محمد أبو الخطوط: ص ١١٤-١١٥
- (٤٩) ينظر: من جذور التداولية وبنائها في كتاب معاني القرآن للفراء "قراءة متأنيّة في فكره التداولي" - للدكتور. عائدة بنت سعيد البصلة: ص ٨٤٠
- (٥٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه - لمهدي المخزومي: ص ٢٢٥
- (٥١) الأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة، ومنها: حديث سيبويه في الحكم بامتناع إضمار فعل الغائب في الإغراء والتحذير. ينظر الكتاب: ١/٢٥٣، وحديث الميرد في باب الابتداء عن فائدة الخبر. ينظر: المقتضب: ٤/١٢٦، ويمكن تتبع ذلك في كتب النحاة، فإنّه سيظهر كثيرٌ من الشواهد على ذلك.
- (٥٢) الأصول: ٢/٥١
- (٥٣) المصدر السابق: ١/٣٣٣
- (٥٤) الأصول: ٢/٣٥٦ - ٣٥٧
- (٥٥) المصدر السابق: ١/٦٧ - ٦٨
- (٥٦) المصدر السابق: ٢/١٨
- (٥٧) ومن الأمثلة الأخرى على غرار ما سبق. ينظر: الأصول: ١/٦٠، و ١/٦٦
- (٥٨) هذه المصطلحات وإن كان بينها اختلافات بسيطة في المعنى إلا أنّها جميعاً تشير إلى من يقدم المادة اللغوية.
- (٥٩) مقاييس اللغة - لابن فارس: ٣/١١٧
- (٦٠) ينظر: أساس البلاغة - للزمخشري: ("سوق" ١/٤٨٤)، ولسان العرب - لابن منظور: ("سوق" ٣/٢١٥٤)
- (٦١) المعجم الوسيط: ص ٤٦٥
- (٦٢) مدخل إلى علم اللغة - لفرانك بالمر: ص ٩١
- (٦٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة - لاستيفن أولمان: ص ٦٨
- (٦٤) علم النص ونظرية الترجمة - ليويسف نور عوض: ص ٢٩
- (٦٥) ينظر: المقاربة التداولية - لفرانسواز: ص ٣٨ - ٣٩، والتداولية أصولها واتجاهاتها لجواد ختام: ص ٨٤
- (٦٦) ينظر: علم الدلالة - للدكتور. أحمد مختار عمر: ص ٦٨
- (٦٧) ينظر: المقاربة التداولية: ص ١١
- (٦٨) ينظر: ص ٦٩-٧١

- (٦٩) ينظر: استراتيجيات الخطاب: ص ٤٢
- (٧٠) ينظر: المعنى خارج النص "أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب" - لفاطمة الشبيدي: ص ٣٢
- (٧١) ينظر: اللغة والمعنى والسياق - لجون لاينز: ص ٨٣
- (٧٢) ينظر: النص والسياق - لفان ديك: ص ٢٥٨
- (٧٣) ينظر: ملاحم التفكير التداولي البياني عند الأصوليين - لنعمان بوقرة: ص ١٣٦
- (٧٤) في اللسانيات التداولية - لخليفة بو جادي: ص ١١٤، وينظر: علم النص - لفان ديك: ص ١٣٦
- (٧٥) الأصول في النحو: ٢/٢١٣
- (٧٦) الأصول: ٢/٢٢٠ - ٢٢١
- (٧٧) المصدر السابق: ١/٨٢
- (٧٨) ينظر: ملاحم التفكير التداولي - لنعمان بوقرة: ص ١٣٣
- (٧٩) ينظر: علم النص - لفان ديك: ص ١٢٣، ١٣٩
- (٨٠) الأصول: ١/٨٩
- (٨١) المصدر السابق: ٢/١٣٩
- (٨٢) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/٢٥٣
- (٨٣) الأصول: ٢/١١٥
- (٨٤) المصدر السابق: ٣/٢٦٠
- (٨٥) ينظر: علم النص - لفان ديك: ص ١٣٣
- (٨٦) ينظر: المصدر السابق: ص ١١٨
- (٨٧) ينظر: مستويات الأفعال الكلامية في الخطاب القرآني سورة الكهف نموذجاً - لخلوفي قدور: ص ٣٥
- (٨٨) ينظر: الأصول: ١/٣٥
- (٨٩) المصدر السابق: ١/١٩٢ - ١٩٣، وينظر أيضاً: ١/١٨٣، و: ٣/١٥٥
- (٩٠) الأصول: ٣/٨٩
- (٩١) الأصول: ٣/١٠٥، وينظر أيضاً: ٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣٣٠

### المراجع

- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٩٦ م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢ م.
- إنباه الزواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي - القاهرة - مصر، ١٩٨٦ م.

- تجليات الاستلزام الحواري في قصص جميلة زهير مُجد أبو الخطوط، أصابع الاتهام أُمُودجاً، عدد (٨)، مجلة رؤى فكرية، ٢٠١٨م.
- التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، ط١، كنوز المعرفة، عمان - الأردن ٢٠١٦م.
- التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لنظرية الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة بيروت - لبنان، ٢٠٠٥م.
- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبرل، جاك موشلار، ط١، ترجمة: سيف الدين دغفوس، مُجد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان ٢٠٠٣م.
- التمثيل الدلالي - التداولي في النحو الوظيفي من بنية خطية إلى بنية متعددة الطبقات، أحمد المتوكل، العدد (٥)، مجلة المناظرة، ١٩٩٢م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: مُجد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م.
- طبقات التحوين واللغوين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: مُجد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٣م.
- ظاهرة الأفعال الكلامية في الخطاب النبوي، مقارنة تداولية لخطبة حجة الوداع، حبيب بوزودة، مجلة جذور، العدد (٣٥)، ٢٠١٣م.
- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦م.
- علم النص "مدخل متداخل الاختصاصات"، فان ديك، ترجمة وتعليق، د. سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- علم النص ونظرية الترجمة، يوسف نور عوض، ط١، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.
- في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، ط١، بيت الحكمة - الجزائر، ٢٠٠٩م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥م.
- الكتاب، سيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- اللسانيات التداولية ودورها في العملية التواصلية دراسة تحليلية لكتاب اللغة والتواصل عبد الجليل مرتاض أُمُودجاً، بلجيلالي خيرة، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، ٢٠١٤م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، مراجعة د. يوثيل عزيز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق - بغداد، ١٩٨٧م.
- مدخل إلى علم اللغة، فرانك بالمر، ترجمة د. خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٩٩٧م.
- معاني النحو، فاضل السامرائي، ط١، دار الفكر، عمان - الأردن، ٢٠٠٠م.

- معجم أمهات الأفعال معانيها وأوجه استعمالها، أحمد عبد الوهاب بكير، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٧م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٣م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، ط ١، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان - بيروت، ١٩٨٥م.
- المعنى خارج النصّ، أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب فاطمة الشيدي، دار نينوي - دمشق، ٢٠١١م.
- المقاربة التداوئية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة د. سعيد علوش، مكتبة الأسد، مركز الإنماء القومي بالرباط، المغرب، ١٩٨٦م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ.
- ملاحم التفكير التداوئيّ البيانيّ عند الأصوليين، نعمان بوقرة، مجلة إسلامية المعرفة، العدد (٥٤)، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م.
- من جذور التداوئية وبنواديها في كتاب معاني القرآن للفراء "قراءةً مُتَأَيِّتَةً في فكره التداوئيّ"، د. عائدة بنت سعيد البصلة، مجلة الآداب، العدد (١٢٧)، ٢٠١٨م.
- النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي"، محمد حماسة عبد اللطيف، ط ١، دار الشروق، القاهرة - مصر، ٢٠٠٠م.
- النصّ والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلاليّ والتداوئيّ، فان ديك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لابن خلكان، تحقيق: الدكتور. إحسان عباس، دار صادر. بيروت، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م.